نموذج التغير الهيكلي القطاعي و تنمية القطاعات الاقتصادية ألية جديدة للتنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة : محاولة لطرح المفاهيم

د. مراس محمد
جامعة سعيدة
merras_med@hotmail.fr

ملخـص :

يعتبر النمو و التنويع الاقتصادي في الجزائر أولوية الأولويات التي تعتمدها الدولة الجزائرية خاصة ضمن البرامج التنموية التي أطلقتها في الفترة الممتدة من 2000-2015 , لاكن ما يلاحظ أن الجزائر تعتمد على نظرية الدفعة القوية في التنمية أي الاهتمام بكل القطاعات في ان واحد , أما عن نتائج الدراسة فبينت أن هناك نمو في بعض القطاعات كالقطاعات الخدماتية و ضعف في قطاعات اخرى كقطاع الفلاحة .

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الجزائري. التنمية القطاعية. التنويع الاقتصادي. التنمية الاقتصادية.

Summary:

Economic growth and diversification in Algeria is a priority that the Algerian state adopts, especially within the development programs that it launched in the period from 2000-2015, but what is observed is that Algeria depends on the theory of strong impetus in development, i.e. interest in all sectors at the same time. From the results of the study, I showed that there is growth in some sectors, such as the service sectors, and weakness in other sectors, such as the agriculture sector.

Key words: Algerian economy. Sector development. Economic diversification. economical development.

مقدمة :

يرى "ماتسويامي" Matsuyama أن التغيير الهيكلي يمكن أن يحدث كعواقب للصدمات الكبيرة ، مثل الكوارث ، الحروب ، الثورات ، التقدم التقني .و لكن يرى الاقتصاديون أن التغيير الهيكلي هو ظاهرة معقدة تتمثل في النمو الاقتصادي الناجم عن التغيرات التكميلية في الجوانب المختلفة للاقتصاد مثل الهياكل القطاعية للإنتاج و العمالة و تنظيم الصناعة ، و النظام المالي ، و الدخل و توزيع الثروة و السكان و المؤسسات السياسية و يرى "دانينج" J.Dunning أنه لا زال لا يوجد تعريف واضح للتغيير الهيكلي على الرغم من أن تنمية القطاعات الاقتصادية يعتقد أنه مفتاح التغيير الهيكلي. و لقد ادعى كل من ويبستر Webster و دانينج Dunning أن التنمية الاقتصادية هي بالطبع تغيير في هيكل الإقتصاد و أصبح واضحا وجود علاقة قوية بين التغير الهيكلي و النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .و طبقا لـ Dunning فإنه يوجد جانبين للهيكل الاقتصادي للدولة ، فالجانب الأول يرتبط بالسؤال " ماذا تنتج " ، أما الجانب الثاني فيتعلق بالسؤال " كيف تنتج " . أما حسب Ozama أوزاما فإن التغيير في هيكل الإنتاج يشير على التغيير في الأهمية النسبية لمجموعة من القطاعات الصناعية إلى مجموعة أخرى في فترة زمنية معينة أي الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات الجديدة سوف ينمو بشكل كبير ، في حين أن الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات القديمة سوف تنخفض . و منه و من خلال هدا المنطلق نلاحظ أن التنمية القطاعية لها علاقة وطيدة بالتغير الهيكلي القطاعي , ومنه تم طرح الإشكالية الجوهرية التالية : **كيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر ؟ و ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري ؟** حيث للإجابة على هده الإشكالية الجوهرية تم التطرق الى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهي نظريات التنمية القطاعية ؟
2- ماهي أهم نظريات التغير الهيكلي؟
3- ماهي طبيعة التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري ؟
4- كيف يمكن تقييم التنمية القطاعية في الجزائر ضمن البرامج التنموية ؟

ـ هدف و أهمية :

تهدف هده الورقة البحثية الى التطرق الى أهم النظريات التي عالجت التنمية الاقتصادية القطاعية و كدا النظريات التي عالجت قضايا التغير القطاعي الهيكلي . مع الإشارة الى حالة التنمية القطاعية في الجزائر , مع بناء نموذج للتغير القطاعي الهيكلي في الجزائر. كما تكمن أهميتها في كونها تقييم للتنمية القطاعية في الجزائر مند خمسين سنة من الاستقلال .

خطة الدراسة : حيث لمعالجة دلك تم التطرق الى المحاور التالية :

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي

ثانيا: نظريات التنمية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي

ثالثا: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر

رابعا: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري

خامسا : نموذج الانفاق العام و النمو في الجزائر.

أولا: مفهوم الهيكل الاقتصادي و التغير الهيكلي :طبقا لتعريف جامعة واشنطن فإن تعبير الهيكل structure يشير إما إلى هيكل التركيب الداخلي للنظام الاقتصادي أو إلى العلاقات التفاعلية بين مكونات النظام .و طبقا لـ SAVIOTTI فإن الهيكل يتكون من مجموعة الأهداف و الأنشطة و الجهات المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين .و حسب SAVIOTTI فإن الأهداف للهيكل تتمثل في السلع و الخدمات المطلوبة أما الأنشطة ، فهي عمليات إنتاج سلع و خدمات جديدة و عدد من الأنشطة التكميلية ، أما الجهات فتتمثل في المنظمات و المؤسسات . و حسب " عصام عمر مندور " فيرى أن الهيكل أنه قائمة لكل المنتجات و الأنشطة تلك المطلوبة لوصف النظام الاقتصادي في وقت معين .

1-محددات الهيكل الاقتصادي : إن للهيكل الاقتصادي عدة محددات هامة تتمثل في:

1. مدى وفرة و تخصيص الموارد الاقتصادية .
2. مستوى التنمية الاقتصادية المحقق .
3. النظام الاقتصادي و الاجتماعي السائد .
4. إستراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية ....
5. الاستثمارات الأجنبية .
6. هيكل الطلب النهائي .
7. المستوى التكنولوجي .
8. المستوى التكنولوجي للإنتاج .

حيث إذا توفرت هذه العوامل و المحددات في دولة ما فإنها تلعب دورا رئيسيا في رسم و تحديد شكل الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة.

2-مفهوم التغيير الهيكلي :التغيير الهيكلي يقصد به التغير في هيكل النظام الاقتصادي و يحدث عندما تتغير الأعداد أو الأوزان النسبية للقطاعات الإنتاجية و التي تشكل هيكل النشاط الاقتصادي. و ذلك من خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، بما يترتب عليه الانخفاض في الأهمية

النسبية للقطاع الزراعي ، و الارتفاع السريع في أهمية القطاع الصناعي ، و الزيادة التدريجية في وزن و أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد ، و ذلك من خلال تغير هياكل الناتج و القيمة المضافة و التوظيف و التجارة و الأجور و الاستثمار و الطلب النهائي و تجدر الإشارة إلى أن هناك فرضيتين في مفهوم التغير الهيكلي و هما:

الفرضية الأولى: النمو التنوع شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل.

الفرضية الثانية : النمو المتنوع يؤدي إلى خلق قطاعات جديدة و نمو الإنتاجية في القطاعات الموجودة من قبل.

3-مظاهر التغير الهيكلي : من بين هده المظاهر نذكر :

3-1-التغيير الهيكلي و التغيير النوعي : هناك فرق واضح بين التغيير الهيكلي و مفهوم التغيير النوعي فالتغيير الهيكلي يحدث لما تتغير الأوزان أو الأهمية النسبية للقطاعات التي تشكل النظام الاقتصادي أما التغيير النوعي فيحدث في القطاعات التي تعتمد على البحث و التعليم و التنظيم و التكنولوجيا .

3-2-التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي غير المرتبط :إن المعيار الوحيد للتعبير عن التغيير الهيكلي المرتبط و التغيير الهيكلي الغير مرتبط هو أن الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات القديمة و الجديدة . فإذا كانت الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية الجديدة هي نفسها الموارد المستخدمة في مجموعة القطاعات الاقتصادية القديمة نقول عن هذا التغيير الهيكلي ان تغيير هيكلي مرتبط بينما إذا كان الموارد المستخدمة في القطاعات الجديدة تختلف تماما عن تلك التي تستخدم في القطاعات القديمة فنقول أن هذا التغيير الهيكلي هو تغيير هيكلي غير مرتبط

3-3-التغيير الهيكلي الكلي و التغيير الهيكلي الجزئي :يعرف " وستر وداتبج" التغيير الهيكلي الكلي بأنه العملية التي سوف تؤدي إلى تغيير في طبيعة و هيكل الأنشطة الاقتصادية في الدولة . أما عن التغيير الهيكلي الجزئي يعني تغيير الأهمية النسبية لأجزاء المنتج التي تسعى لها المنشآت في قطاع اقتصادي معين من مجموعة أجزاء اخرى . و هذا المفهوم للتغيير الهيكلي الجزئي أتى به بورتر porter . و بعد ذكر أهم التطبيقات التي قدمت للتغيير الهيكلي و التي بدورها تعبر عن مظاهر التغيير الهيكلي ، نجد فرانسيسكو Fransisco يعطي ثلاثة مظاهر أخرى للتغيير الهيكلي و هي :

1.تحول الإنتاج عبر التعريف الواسع للقطاعات الاقتصادية

2.التحول في النشاط الإنتاجي بين المنزل و السوق

3.زيادة في حجم إنتاجية الوحدات

كما يرى فرانسيسكو Fransisco أن نطاق التكنولوجيا هو أصل التغيير الهيكلي .

4-عوامل النمو الاقتصادي القطاعي و التغيير الهيكلي :هناك عدة عوامل و محددات لا بد أن تكون لتربط حلقة النمو بالتغيير الهيكلي و التي سوف نشرحها بإيجاز بسيط

4-1-النمو الاقتصادي يقتضي التغيير الهيكلي : إن الفهم الأساسي للتنمية الاقتصادية الكلاسيكية يعني النمو الاقتصادي المرتبط في جوهره بالتغيرات في هيكل الانتاج .و من منظور أوسع للتغيير الهيكلي ، فأن التغيير الهيكلي الديناميكي يتضمن أكثر من مجرد نمو الصناعة و الخدمات الحديثة ، فهو يتعلق باستمرار القدرة على خلق أنشطة جديدة .

4-2-هيكل الاستثمار و التغيير الهيكلي: إن تراكم رأس المال عامل مهم للنمو الإقتصادي كما أن هيكل الاستثمار مهم أيضا . ليس فقط لأن التصنيع يتطلب المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية ، بل يرجع السبب على أن الاستثمار مهم في الأنشطة التمويلية و الخدمية . فانخفاض النمو يرتبط بالتغيرات السريعة للاستثمار و للتذكير فإن الصدمات الخارجية و السياسات الداخلية الشاذة تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعرقل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق ديناميكية التغيير الهيكلي .

4-3-أهمية التنمية الصناعية للتغيير الهيكلي :هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي هو التغيير الهيكلي نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية و أن التصنيع يلعب دورا أساسيا في تلك العملية فحسب هذه النظرة فإن تنمية القطاع الصناعي يسهم بشكل ديناميكي في نمو الناتج الإجمالي .

4-4-نمو الإنتاجية يتسبب في التغيير الهيكلي :إن نمو الإنتاجية يمكن أن يتسبب في التغيير الهيكلي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من النمو في الإنتاجية بسبب العلاقة الدائرية بين نمو الإنتاجية و التغيير الهيكلي

4-5-التغير التكنولوجي مهم للتغيير الهيكلي : التغيير في هيكل الإنتاج نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من الإنتاجية يمكن تحقيقه بتبني و تطويع التكنولوجيا المتطورة

4-6-البطالة تبطئ التغيير الهيكلي: إن الموارد الأولية إن لم تستغل استغلالا كاملا بسبب البطالة و نقص التوظيف يترتب عليها بطء النمو الاقتصادي ، و العكس صحيح فإن النمو الجيد لا يؤدي فقط إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة ، و إنما أيضا نمو الإنتاجية . و بعبارة أدق إن لم تكن الموارد مستخدمة استخداما كاملا، فإن النتيجة هي إنتاجية ضعيفة الأداء و من تم انخفاض نمو الناتج .

ثانيا: نظريات التنمية القطاعية و التغير الهيكلي القطاعي: هناك عدة نظريات تفسر التغير الهيكلي :

1-النظرية الماركسية :يقوم مفهوم النظرية الماركسية على أن حجم القوى الإنتاجية يعتبر عنصر حاسما في تشكيل الهيكلين : الهيكل الاقتصادي و الهيكل الاجتماعي .

2-النظرية التاريخية :مضمونها أن المجتمع يمر بعدة مراحل و ذلك حسب المفكر " روسو " فيكون المجتمع التقليدي. ثم مرحلة الانطلاق فالنمو ثم النضج الاقتصادي

3-المدرسة الهيكلية :من رواد هذه المدرسة نجد : Engel و S.Kuznets و H,B.chenery ، فترى المدرسة الهيكلية أن التغيير الهيكلي يأتي كنتيجة لعدة مسببات منها : التقدم التكنولوجي ، التراكم الرأس مالي ، التقييم الدولي للعمل .

4-نظرية التجارة الدولية و التغيير الهيكلي: لب هذه النظرية هو : أن الوفرة النسبية لعنصر العمل و القدرة النسبية لرأس المال تقتضي وجود هيكل اقتصادي قائم على الاستخدام الكثيف لعنصر العمل ، و العكس صحيح . حتى و لو كان هناك مستوى متواضع من التقدم التكنولوجي.

5-نظرية دورة حياة المنتج :من روادها نجد Hirch و Vernon ، هدف هذه النظرية هو التمييز بين ثلاث مراحل لهيكل الانتاج و هي :

- الوفرة النسبية في الموارد
- حساسية إلى التقدم التكنولوجي و الانتاج
- حساسية كبيرة إلى البحث و التطوير .

ثالثا: تقييم التنمية القطاعية في الجزائر: شهدت التنمية القطاعية في الجزائر عدة مراحل و إجراءات و للتوسع و التعمق في هده المراحل و الإجراءات يتطلب وقت و مؤلف كبير و لأسباب منهجية تتطلبها الورقة أردنا عرض التنمية القطاعية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مؤخرا في إطار البرامج التنموية 2001-2014 باعتبارها استوفت كل الشروط و الظروف الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

1- و اقع التنمية القطاعية ضمن المخطط الانفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي و الذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 . حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة و المتدبدبة و التي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد و خلق الديناميكية الإنتاجية

.وكدا انتشار البطالة و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن لذلك تم إتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الإنفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري .

1-1- تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي2001-2004 :مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية اقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقالية النوعية في معدلات النمو الاقتصادي ، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 الى 2004 .

1-2- أهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي :

كان من وراء إطلاق البرنامج الانفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية :

- زيادة الإنتاجية
- زيادة دخل الأفراد
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

-تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي الى الفكر الكينزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد .

-دعم المستثمرات الفلاحية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة و مناصب العمل

-تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي .

-تنمية الموارد البشرية.

1-3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي

جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع و المضامين ، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول :

- أشغال كبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40.1%
- تنمية محلية و بشرية بنسبة 38.8%

- دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري 12.4%
- دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%

أما عدد المشاريع المدرجة في اطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي:

- الري و الفلاحة و الصيد البحري : 6312
- السكن و العمران و الأشغال العمومية :4316
- التربية ، التكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي :1369.
- هياكل قاعدية شبانيه و ثقافية 1296.
- أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية 982
- اتصالات وصناعة : 623
- صحة ، بيئة ونقل :653
- حماية اجتماعية :223
- طاقة ودراسات ميدانية :200

2- و اقع التنمية القطاعية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو: رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و 2004 ان النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي ، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

2-1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو: البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2009 .

2-2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها :

- تحديث و توسيع الخدمات العامة.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية.

- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو[1]: لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة و المتمثلة في :

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%
- تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %

حيث المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرامج يقدر بحوالي 4202.7مليار دينار جزائري

رابعا: نموذج التغير الهيكلي القطاعي في الاقتصاد الجزائري:

1-تعريف نموذج التغير الهيكلي :نموذج عوامل النمو و التغير الهيكلي هو معادلة رياضية تتضمن عدة متغيرات هامة و أساسية في تفسير نمو الناتج المحلي الكلي للقطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد لدولة ما . فحسب الشكل المعياري لهذا النموذج فإنه يعتمد في التقدير على نماذج بيانات العينات المقطعية لأنه يعتمد على عينات التي تمثل القطاعات الاقتصادية و التي خصوصياتها المشتركة هي أنها تنتمي لنفس الدولة أي لنفس الاقتصاد .فقد تم صياغة هذا النموذج وفقا لنموذج ليونتيف المعدل المفتوح في دراسة Chenery 1960 و Chenery المطور في سنة 1962 . و الذي تم تطوير هذا النموذج في دراسة كل من Syrquin في سنة 1976 و Linand Saale في سنة 1999 و كذلك في دراسته Huand McAleer في سنة 2003. أما التعريف الرياضي لهذا النموذج فهو: $Xit - \Sigma aijtxj = Cit + git + Iit + lit$

حيث

Xit: الناتج المحلي الكلي للقطاع i في الفترة t

aijt: المعاملات الفنية للمدخلات من ناتج القطاع i إلى القطاع j في الفترة t

Cit:الطلب الاستهلاكي العائلي على ناتج القطاع i في الفترة t

git: الطلب الحكومي على ناتج القطاع i في الفترة t

lit: الطلب الاستثماري على ناتج القطاع i في الفترة t

Eit:الطلب الخارجي على الصادرات المحلية من ناتج القطاع i في الفترة t

2-صياغة نموذج التغير الهيكلي للدراسة: يمكن إعادة صياغة نموذج التوازن السابق في صورة جبر المصفوفات في الصيغة التالية :

$xt = (I - At)^{-1}(Ct + Gt + It + Et)$ حيث أن At تمثل مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية المباشرة لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها هي : $aijt^{th}$ حيث $aijt^{thv}$ تمثل كمية الناتج (xi) للقطاع (i) و اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من (xj) للقطاع (j) . في حين تمثل $(I\text{-}At)^{-1}$ مقلوب مصفوفة ليونتيف للمعاملات الفنية المباشرة و الغير مباشرة لقطاع النشاط الاقتصادي و عناصرها تمثل بالقيم $vijt^{lh}$ و التي تمثل القطاع (i) و اللازم للوفاء بوحدة واحدة من الطلب النهائي على ناتج ذلك القطاع (j) و مجموع هذه القيم لكل عمود (قطاع) من أعمدة هذه المصفوفة $\Sigma vijt$ يمثل قيمة الأثر الكلي (المباشر و الغير المباشر) للزيادة في الناتج الكلي للقطاع (i) من قطاعات النشاط الاقتصادي ، نتيجة الزيادة في الطلب النهائي على ناتج القطاع (i) بوحدة واحدة ، حيث $(i = j = 1,2,3,...n)$ و تعرف قيمة هذا المجموع أي $\Sigma vijt$ بمضاعف الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي و تمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف أداة هامة في التحليل ، حيث توضح قيمة الأثر الكلي للزيادة في ناتج قطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة حدوث أي تغيير مفاجئ shocks في عناصر الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا .في حين تمثل مل من : Et, It, Gt, Ct, Xt متجه عمود (1xn) الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي (n) و متجه عمود الطلب الاستهلاكي العائلي المحلي ، و متجه عمود الطلب الاستهلاكي الحكومي ، و متجه عمود الطلب الاستثماري ، و أخيرا متجه عمود الطلب الخارجي على الصادرات المحلية في الفترة (t) على الترتيب . و يتحدد النمو في قيمة الناتج الكلي xt لقطاعات النشاط الاقتصادي و الممثل في النموذج الثاني خلال أي نقطتين زمنيتين $(t+1=2, t=1)$ بعد إعادة تقييم قيم $X1$ في ظل أسعار الفترة اللاحقة $(t+1)$ أو قيم $X2$ في ظل أسعار الفترة السابقة $(t=1)$ كما يلي :[2]

$$Dx_{12} = X2 - X1 = (I - A2)^{-1}(C2 + G2 + I2 + E2) - (I - A2)^{-1}(C1 + G1 + I1 + E1)$$

و بإفتراض أن (R) تمثل مقلوب مصفوفة ليونتيف $(I - A)^{-1}$ و أن F تمثل مصفوفة عناصر الطلب النهائي $(C + G + I + E)$ على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي و عناصرها ، و بافتراض ثابت التوزيع النسبي لمكونات كل عنصر من عناصر الطلب النهائي على الناتج الكلي لقطاعات النشاط الإقتصادي ، فإن مكونات كل عمود من أعمدة مصفوفة الطلب النهائي F قد تم الحصول عليها كمعاملات بالنسبة للمجموع الكلي لذلك العمود في الفترة (t) ، و من ثم فإن نموذج النمو في الناتج الكلي المحلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و الممثلة بالصيغة الثالثة ، يمكن كتابتها كما يلي :

$Dx_{12} = R2F2 - R1F1$ و بالإضافة و طرح القيمة $R1F2$ من العلاقة السابقة نحصل على :

$$Dx_{12} = R2F2 - R1F1 + R1F1 + R1F2 - R1F2$$
$$= R1(F2 - F1) + F2(R2 - R1)$$

و منه نحصل على :

$$DX_{12} = R1\Delta F + F2DR$$

حيث يوضح هذا النموذج أن النمو في ناتج القطاعات الاقتصادية المحلية يحدث نتيجة التغير في عناصر الطلب النهائي (ΔD) في ظل فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج (R) ، كما يحدث التغير في المستوى التكنولوجي ، معبرا بالتغيير في المعاملات الفنية للإنتاج و من ثم بالتغير في (ΔR) في ظل فرضية ثبات الأسعار لسنة أساسا معينة و بإجراء بعض التغيرات و المعالجات الجبرية البسيطة يمكن إعادة صياغة نموذج النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل يوضح العلاقة بين النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي ، و التغير في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات و كذلك التغير في المستوى التكنولوجي [3]، خلال أي نقطتين من الزمن ، و ذلك من خلال الصيغة التالية:

$$Dx_{12} = R1DC_{12} + R1DG_{12} + R1DI_{12} + R1DF_{12} + F2DR$$

و عليه فإن هذا النموذج يوضح العناصر المختلفة التي تؤدي إلى إحداث التغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ، و من تم التغير في الناتج المحلي الإجمالي (x) ، و تتمثل في عناصر الطلب النهائي و هي :

R1(DC): و تمثل أثر الزيادة في الاستهلاك العائلي

R1(DG): تمثل أثر التغير في الطلب الاستهلاكي الحكومي

R1(Di): تمثل أثر التغير في الطلب الاستهلاكي

R1(DE): تمثل أثر التغير في الطلب الخارجي على الصادرات المحلية

كما يحدث النمو في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة التغير في المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج $F2DR$: مقاسا بالتغير في المعاملات الفنية للإنتاج أي مقاسا

بالتغير في مقلوب مصفوفة ليونتيف DR من فترة زمنية لأخرى. و بافتراض وجود نمو تناسبي في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي (Fi) في ظل وجود مصفوفة المعاملات الفنية ، فإن ذلك يتطلب ضرورة أن يتزايد الناتج الكلي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي (xi) ، و بنفس النسبة و يكتب ذلك كما يلي: $\lambda Xit = (I - A)^{-1}(\lambda Cit + \lambda Iit + \lambda Eit)$

حيث λ : عنصر النمو التناسبي

و تتحدد قيمة العنصر التناسبي بالنسبة بين مجموع قيمة الطلب النهائي على السلع و الخدمات المنتجة محليا بين أي نقطتين من الزمن كما يلي : $\lambda_{12} = \Sigma iF_{i2} / \Sigma iFi1$.و تجدر الإشارة إلى أنه في حالة تعادل قيمة الصادرات مع قيمة الواردات، فن قيمة (λ) تمثل النمو التناسبي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP في الفترة $t = (2)$ بالنسبة لقيمته في الفترة $t = 1$

كما تجدر الإشارة إلى أنه في ظل حدوث تغير في المستوى التكنولوجي في عمليات الإنتاج، فإن الزيادة في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي نتيجة الزيادة في عناصر الطلب النهائي على ناتج تلك القطاعات قد تكون أقل من الزيادة المناسبة.

و من تم فإن التغيير في قيم عناصر الطلب النهائي قد تخفف في تفسير الزيادة المحققة في مستويات الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي، و هو الأمر الذي يعني وجود انحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي في الفترة $t = 2$ عنه في الفترة $t = 1$ بالقيمة λx .و بافتراض أن الانحراف عن النمو التناسبي في الناتج الكلي، و في عناصر الطلب النهائي للقطاع (i) يمثل كما يلي:

$$\alpha X_{i12} = X_{i2} - \lambda x_{1i}$$
$$\alpha C_{i12} = C_{i2} - \lambda C_{1i}$$
$$\alpha G_{i12} = G_{i2} - \lambda I_{1i}$$
$$\alpha I_{i12} = I_{i2} - \lambda E_{1i}$$
$$\alpha F_{i12} = F_{i2} - \lambda F_{i1} = \alpha x_{i12} + \alpha G_{i12} + \alpha I_{i12} + \alpha E_{112}$$

و من تم فإن معادلة التوازن المتمثلة بالصيغة السابقة يمكن إعادة صياغتها في ظل نموذج يأخذ في الإعتبار الانحرافات في قيمة كل من الناتج الكلي ، و عناصر الطلب النهائي لقطاعات النشاط الاقتصادي عن النمو التناسبي (α) و منه نحصل على نموذج للنمو غير

التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

$$Xi2 = \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$$

و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على: $Xi2 - \lambda xi1 = R2F2 - \lambda R1F1$ و بإضافة و طرح القيمة $R1F2$ نحصل على:

$$\begin{aligned} Xi2 - \lambda Xi1 &= R2F2 - \lambda R1F1 - R1F2 - R1F2 \\ &= R1(F2 - \lambda F1) + F2(R2 - R1) \\ &= R1\alpha F + F2\Delta R \end{aligned}$$

و عليه يمكن إعادة صياغة معادلة التوازن في النموذج الخامس (5) لتوضيح المصادر المختلفة للتغيير الهيكلي في النشاط الاقتصادي وفقا للنمو غير التناسبي في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي كما يلي :

$$\alpha Xi12 = R1\alpha Ci12 + R2\alpha Gi12 + R1\alpha Ii12 + R1\alpha Ei12 + \lambda R12F2$$

و من معادلة التوازن رقم (8) هذه يمكن صياغة العلاقة بين النمو الغير التناسبي في الناتج الكلي $\alpha Xi12$ لقطاع اقتصادي معين (λ) من قطاعات النشاط الاقتصادي و بين كل من النمو الغير التناسبي في عناصر الطلب النهائي لكل القطاعات الاقتصادية المختلفة في النشاط الاقتصادي $(\alpha Fi12)$ و التغير في المعاملات الفنية للإنتاج ، معبرا عنها بالتغير في عناصر مقلوب مصفوفة ليونتيف $(\gamma ij2 - \gamma ij1)$

$$\alpha xi12 = vij1\alpha Ci12 + vij1\alpha gi12 + vij1\alpha Ii12 + viji\alpha ei12 + (vij2 - rij1)Fij2$$

فمن خلال ملاحظة النموذج التاسع نلاحظ أنه تم استبدال قيمة الانحراف عن النمو التناسبي (α) بقيمة التغير المطلوب (Δ) في كل عنصر من عناصر الطلب النهائي و في الناتج الكلي لقطاعات النشاط الاقتصادي .و ترتيبا على ما تقدم فإن النموذج يوضح العناصر الهامة التي تفسر التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي ، وفقا لأدبيات النظرية الاقتصادية و وفقا للدراسات التطبيقية السابقة في هذا المجال ، و من تم يوضح مصادر النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال أي فترة زمنية .

3-تحليل وتقييم نتائج الدراسة:

من خلال دراسة و تحليل النتائج التي توصلنا إليها في دراستنا هده يمكن عرضها باختصار هنا, حيث كان النموذج المقدر بالنسبة للتغير الهيكلي حسب اجتهاداتنا و بالاستعانة ببرنامج eviews و بنوع من الاجتهاد في توفيق المعطيات التي كانت بحوزتنا اقترحنا هدا النموذج للتنمية القطاعية في الجزائر :

$$0.59xij = 0.575Cij + 0.4216gij + 0.8552Iij + 0.79eij$$

ـ دراسة معنوية المقدرات :

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
Ei	0,95	0,4932	0,488
Ii	0.73	0,421	0,523
gi	0,95	0,333	0,477

المتغير المقدر	معامل التحديد	معنوية النموذج	معنوية الميل
ci	0,85	0,290	0,78
xi	0.72	0,721	0,63

ـ التفسير الاقتصادي:

حيث من خلال النموذج التالي نلاحظ أن جميع المعاملات موجبة أي أن هناك أثر في النمو القطاعي , لاكن ما يمكن ملاحظته أيضا أن هناك تغير في النسبة المئوية للتحول الهيكلي للقطاعات, حيث نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في دلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى, الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هدا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد

على مبدأ الحاجة , و إدا أردنا أن نعطي نتيجة ما علينا أن نقول إلا أن التنمية القطاعية في الجزائر تعتمد على نظرية الدفعة القوية أي الاهتمام بشتى القطاعات الاقتصادية .

الخاتمة :

نجد أن التنمية القطاعية في الجزائر ضئيلة و لا تظهر في النموذج المقدر و السبب في دلك يعود الى التوجهات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية للعمل بمبدأ الاهتمام بجميع القطاعات و ليس الاهتمام بقطاع معين على حساب القطاعات الأخرى, الأمر الذي يجعل معامل المعاملات الاقتصادية الإجمالية هو الأكبر و نجد معامل الاستثمارات يأتي في المرتبة الثانية و هدا إن دل فإنما يدل على أن إطلاق الاستثمارات في الجزائر لا يعتمد على مبدأ الأولوية و إنما يعتمد على مبدأ الحاجة . حيث من خلال هده الدراسة تم التوصل إلى أن التنمية القطاعية في الجزائر اتخذت منحى التوجه الى الخدمات أكثر منه التوجه الى الزراعة و الصناعة و بالتالي ضعف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري , أما عن السياسات التصحيحية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية مند الاستقلال الى يومنا هدا فلم تأتي بالمراد . فيا ترى ما السبب في ذلك ؟

إن التنمية المستدامة اليوم أصبحت من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية والمحلية و ذلك لما يحدث اليوم من تقلبات جد كارثية في الاقتصاديات العالمية الكبرى من أزمات اقتصادية و بيئية و اجتماعية و هذا ما يجعل الجزائر البلد الذي يلعب الدور المحوري في شمال إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط و من خلال أن الجزائر البلد الغني بثرواته و شعبه و مميزاته الجيولوجيا و الموقعية , أصبح على الجزائر الاهتمام بميكانيزمات التنمية المستدامة و العمل على مبادئها , و يمكن أن يحدث ذلك من خلال التنمية القاعدية التي تخلقها في القطاعات الاقتصادية الحساسة و العمل على بعث النمو المتوازن . و المحاولة على استغلال ثرواتها الطبيعية من أجل إحداث تغير هيكلي قطاعي من القطاعات الاستخراجية إلى القطاعات الانتاجية .

الهوامش و المراجع:

[1] تجارة المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR . ARMA. ARCHمذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان, السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

[2] Divid.N.Weil , **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website **http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html**.

[3] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1 عمان:دار الصفاء،2005 ،ص267 .

[4] Divid.N.Weil , **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website **http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html**.

[5] تجارة المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR . ARMA. ARCHمذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان, السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

[6] David Begg,et les autres ,**Macroéconomie,**2èmeéd (Paris : DUNOD,2002) p.103.

[7] مراس محمد، مرجع سابق ص 81.

[8] السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ط1 القاهرة : دار النهضة العربية ، 1993 ، ص23 .

[9] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية ،الإسكندرية :الدار الجامعية، 2003 ،ص15 .